النظام المصرفي الموريتاني ومدى فعالية إدارته للمخاطر

The Mauritanian banking system and the effectiveness of its risk management

د. عبد الله ولد سيد أحمد فال ، Abdou77v@yahoo.fr

جامعة العلوم الإسلامية بلعيون –موريتانيا

تاريخ الاستلام:2026/05/22 تاريخ القبول: 2026/06/02 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص:

يعد النظام المصرفي الموريتاني عنصرًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويل الأنشطة الاقتصادية وتسهيل المعاملات المالية. وقد شهد تطورًا بفضل الإصلاحات المصرفية والرقمنة، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي. ورغم ذلك، يواجه تحديات مثل مخاطر الائتمان والسيولة وضعف الانتشار البنكي والأمن السيبراني، الأمر الذي يستدعي تعزيز إدارة المخاطر والرقابة وتطوير الحوكمة والابتكار لضمان استقرار القطاع وتحقيق التنمية المستدامة.

***Abstract*:**

The Mauritanian banking system plays a vital role in supporting the national economy by financing economic activities and facilitating financial transactions. It has made significant progress through banking reforms and digitalization, which have improved financial inclusion. However, it still faces challenges such as credit, liquidity, and exchange rate risks, as well as cybersecurity and anti-money laundering concerns. Strengthening risk management, governance, and financial innovation is essential to ensure the stability and sustainable development of the banking sector.

المؤلف المرسل: د. عبد الله ولد سيد أحمد فال ،

الإيميل: Abdou77v@yahoo.fr

المقدمة

يمثل النظام المصرفي أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية والمالية في الدول الحديثة، إذ يشكل الوسيط الأساسي بين الفاعلين الاقتصاديين الذين يمتلكون فائضًا ماليًا وأولئك الذين يحتاجون إلى التمويل. ومن خلال وظائفه المختلفة، مثل جمع المدخرات، ومنح القروض، وتسهيل عمليات الدفع، وتمويل الاستثمارات، يساهم القطاع المصرفي بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، والتنمية الاجتماعية.

وفي الاقتصادات النامية، وخاصة في إفريقيا، يصبح دور النظام المصرفي أكثر أهمية بسبب ضعف الأسواق المالية وقلة تنوع مصادر التمويل. وفي موريتانيا، يحتل القطاع المصرفي مكانة استراتيجية في سير الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في تمويل الأنشطة التجارية والتعدينية والبحرية والطاقوية التي تُعد الركائز الأساسية للاقتصاد الموريتاني. كما يساهم النظام المصرفي في تعبئة الادخار الوطني، وتمويل المؤسسات، وتعزيز اندماج البلاد في المبادلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

ومنذ عدة عقود، شرعت موريتانيا في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية بهدف تحديث نظامها المصرفي وتعزيز استقراره. وقد شملت هذه الإصلاحات تحرير القطاع المالي، وتقوية الرقابة المصرفية، وتحسين الإطار التنظيمي، إضافة إلى التبني التدريجي للمعايير الاحترازية الدولية المستوحاة من اتفاقيات بازل. وفي هذا السياق، يلعب البنك المركزي الموريتاني دورًا أساسيًا في تنظيم القطاع المصرفي، وتنفيذ السياسة النقدية، والرقابة على المؤسسات المالية.

ومن جهة أخرى، ساهم تطور التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية في إحداث تحول تدريجي في المشهد المصرفي الموريتاني. فعملية رقمنة الخدمات البنكية، وظهور وسائل الدفع الإلكتروني، والمبادرات المرتبطة بالشمول المالي، تعكس إرادة واضحة لتحسين وصول المواطنين إلى الخدمات المالية الحديثة.

غير أنه، ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال النظام المصرفي الموريتاني يواجه العديد من التحديات البنيوية والمخاطر المتعددة التي قد تؤثر على استقراره. فالبنوك الموريتانية معرضة لمخاطر الائتمان المرتبطة بعدم قدرة المقترضين على السداد، ولمخاطر السيولة الناتجة عن ضعف الموارد المالية طويلة الأجل، إضافة إلى مخاطر الصرف المرتبطة باعتماد الاقتصاد الوطني على المبادلات الخارجية والعملات الأجنبية.

وتضاف إلى ذلك المخاطر التشغيلية الناتجة عن الأعطال التقنية، والأخطاء البشرية، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وممارسات الاحتيال. كما أن التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية يعرض المؤسسات البنكية لتحديات جديدة مرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات المالية. علاوة على ذلك، فإن الموقع الجغرافي لموريتانيا في منطقة الساحل يزيد من المخاوف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يفرض على المؤسسات المالية تعزيز آليات الامتثال والمراقبة بشكل مستمر.

وتتفاقم هذه الهشاشة بسبب الخصائص الهيكلية للاقتصاد الموريتاني الذي يعتمد بشكل كبير على المواد الأولية، خاصة الموارد المعدنية والطاقوية. ويجعل هذا الاعتماد النظام المصرفي حساسًا لتقلبات الأسواق الدولية، وتغير أسعار المواد الخام، والأزمات الاقتصادية العالمية. كما أن ضعف نسبة الشمول البنكي، واتساع القطاع غير الرسمي، وصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، تشكل تحديات كبرى أمام تطوير القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق، تصبح مسألة إدارة المخاطر المصرفية قضية محورية بالنسبة للسلطات النقدية والمؤسسات المالية. فاستقرار النظام المصرفي يمثل شرطًا أساسيًا للحفاظ على ثقة المودعين، وضمان استمرارية تمويل الاقتصاد، والمحافظة على التوازن الاقتصادي الكلي للدولة. ولذلك، يتعين على البنوك اعتماد آليات فعالة لإدارة المخاطر تقوم على الرقابة الاحترازية، والرقابة الداخلية، وتنويع الأنشطة، وتعزيز رؤوس الأموال.

وانطلاقًا من ذلك، تبرز عدة تساؤلات علمية حول مدى قدرة النظام المصرفي الموريتاني على مواجهة التحولات الاقتصادية والمالية المعاصرة. فعلى الرغم من الإصلاحات المنجزة وجهود التحديث المبذولة، لا يزال القطاع المصرفي الموريتاني معرضًا لهشاشة هيكلية قد تؤثر على قدرته على الصمود وفعاليته في تمويل التنمية الاقتصادية.

وبناءً على هذا المعطى، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى ينجح التي يتعرض لها بما يضمن الاستقرار المالي ويدعم التنمية الاقتصادية الوطنية؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

ما هي أهم المخاطر التي تهدد النظام المصرفي الموريتاني؟

ما الأسباب الهيكلية الكامنة وراء هذه المخاطر؟

ما هي آليات الرقابة وإدارة المخاطر التي وضعتها البنوك والبنك المركزي الموريتاني؟

إلى أي مدى تساهم الإصلاحات المصرفية والاحترازية في تعزيز الاستقرار المالي؟

ما التحديات المستقبلية التي سيواجهها القطاع المصرفي الموريتاني في ظل العولمة المالية والتحول الرقمي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، ستعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي يهدف إلى دراسة بنية النظام المصرفي الموريتاني، وتحديد أهم المخاطر التي يواجهها، وتحليل سياسات الإدارة والرقابة المعتمدة للحفاظ على استقرار القطاع المالي.

أولًا: تقديم عام للنظام المصرفي الموريتاني

1 .تاريخ وتطور النظام المصرفي الموريتاني

شهد النظام المصرفي الموريتاني تطورًا تدريجيًا منذ استقلال موريتانيا سنة 1960. ففي السنوات الأولى للاستقلال، كان النشاط المصرفي محدودًا ويعتمد بشكل كبير على المؤسسات

المالية الأجنبية التي كانت تنشط أساسًا في مجال التجارة الخارجية. ونظرًا لكون الاقتصاد الوطني آنذاك ما يزال في مرحلة البناء، فقد كانت احتياجات التمويل محدودة نسبيًا وتتركز أساسًا على المبادلات التجارية، والاستيراد، وبعض الأنشطة الإدارية.

وفي تلك الفترة، لم يكن النظام المالي الموريتاني يمتلك إطارًا مؤسساتيًا وطنيًا حقيقيًا يضمن الإدارة المستقلة للسياسة النقدية والمصرفية. وكانت العمليات المالية متأثرة بشكل كبير بالبنى الموروثة من الحقبة الاستعمارية، كما كانت البنوك الموجودة تركز أساسًا على تمويل الأنشطة التجارية المرتبطة بالتبادلات الدولية[1].

وقد شكل إنشاء البنك المركزي الموريتاني سنة 1973 مرحلة حاسمة في بناء النظام المصرفي الوطني. فقد أوكلت إلى هذه المؤسسة عدة مهام أساسية، من بينها إصدار العملة الوطنية، وتنفيذ السياسة النقدية، وتنظيم النظام المصرفي، والإشراف على المؤسسات المالية. كما سمح إنشاء البنك المركزي لموريتانيا بتعزيز سيادتها النقدية وتنظيم قطاعها المالي بشكل تدريجي.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، لعبت الدولة الموريتانية دورا مهما في توجيه النظام المصرفي، حيث كانت البنوك تساهم أساسا في تمويل المؤسسات العمومية والمشاريع الاقتصادية الوطنية الكبرى، غير أن هذه المرحلة تميزت أيضا بعدة صعوبات اقتصادية مرتبطة بالجفاف، والمديونية الخارجية، وضعف البنية التحتية الاقتصادية.

ومع بداية التسعينيات، شرعت موريتانيا في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية مهمة في إطار برامج التكيف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد هدفت هذه

[1] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *Annual Report of the Central Bank of Mauritania 2024*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2024. P 89

الإصلاحات إلى تحديث الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين الاستقرار المالي[2].

وفي هذا الإطار، تم اعتماد عدة إجراءات لإعادة هيكلة النظام المصرفي الموريتاني، ومن أبرز هذه الإصلاحات[3]:

تحرير القطاع المصرفي؛ تعزيز آليات الرقابة البنكية؛ تحسين الإطار القانوني والتنظيمي؛الإدخال التدريجي للمعايير الاحترازية الدولية؛ تشجيع المنافسة المصرفية؛ فتح القطاع أمام المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة عدد المؤسسات البنكية وتنويع الخدمات المالية المقدمة للأفراد والشركات. كما عرف القطاع المصرفي الموريتاني تحديثًا تدريجيًا لبنيته التحتية، خاصة من خلال إدخال الأنظمة المعلوماتية البنكية، والبطاقات الإلكترونية، وأجهزة الصراف الآلي، وخدمات البنك المحمول.

كما ساهم تطور التكنولوجيا الرقمية في ظهور وسائل جديدة للدفع الإلكتروني ورقمنة العمليات البنكية. وتسعى البنوك الموريتانية اليوم إلى تحسين وصول السكان إلى الخدمات المالية الحديثة في إطار سياسات الشمول المالي التي ينفذها البنك المركزي الموريتاني.

---

[2] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *National Financial Inclusion Strategy 2023–2028*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2023.P 123

[3] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *Financial Stability Report 2022*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2022.P 98

ومن جهة أخرى، تكيف النظام المصرفي الموريتاني تدريجيًا مع متطلبات العولمة المالية، حيث أصبحت البنوك الموريتانية تشارك بشكل أكبر في عمليات التجارة الدولية، وتحويل الأموال، وتمويل الاستثمارات.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال النظام المصرفي الموريتاني يواجه عدة تحديات هيكلية، من بينها ضعف نسبة الولوج للخدمات البنكية، وتركيز القروض، والاعتماد على قطاعات اقتصادية محددة، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وغسل الأموال.

2 .هيكلة وطبيعة النظام المصرفي الموريتاني

يتميز النظام المصرفي الموريتاني ببنية مختلطة تضم البنوك التجارية التقليدية، والبنوك الإسلامية، ومؤسسات التمويل الأصغر، إضافة إلى المؤسسات المالية المتخصصة.

ويهيمن على القطاع بشكل أساسي البنوك التجارية التي تقوم بمعظم الأنشطة المالية في البلاد. وتلعب هذه البنوك دورًا محوريًا في جمع الودائع، ومنح القروض، وتمويل المؤسسات، وإدارة وسائل الدفع.

ويتكون النظام المصرفي الموريتاني من 17 مصرفا [4]:

12بنكاً برؤوس أموال وطنية ، منها 7 بنوك إسلامية، مما يعكس تنوع العروض المصرفية و توسع في التمويل الإسلامي.

- 5بنوك مملوكة بشكل رئيسي لمستثمرين أجانب.

[4] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *Annual Report of the Central Bank of Mauritania 2024*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2024. P 98

وفي 31 ديسمبر 2024 بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي 185.7 مليار أوقية جديدة مقابل 156.4 مليار أوقية سنة 2023، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 19.%

ويعكس هذا التطور ديناميكية توسع القطاع وقدرته على مواكبة التنمية الاقتصادية للبلاد،من خلال ديناميكية الائتمان البنكي وتمويل الاقتصاد المتمثلة في :

- ارتفاع إجمالي القروض البنكية بنسبة 8% ليصل إلى 109.1 مليار أوقية جديدة سنة 2024.
- ارتفاع مديونية القطاع الخاص بنسبة 14.41% لتصل إلى 64 مليار أوقية جديدة.
- مديونية الأفراد مستقرة عند 33.12 مليار أوقية جديدة، في ظل تزايد الحذر المالي لدى الأسر.

و تتوزع القروض البنكية سنة 2024 إلى :

- 59%من القروض موجهة للمؤسسات الخاصة.
- 30%موجهة للأفراد.
- 9%موجهة للقطاع العام.
- 2%موجهة لغير المقيمين.

ويؤكد هذا التوزيع الدور المحوري للمؤسسات الخاصة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد .كما أن الودائع المصرفية شهدت نمواً قوياً بين سنتي 2023 و2024 بنسبة 21.11.% وقد ارتفع إجمالي الودائع من 110.7 مليار أوقية جديدة سنة 2023 إلى 134 مليار أوقية جديدة سنة 2024. وتوزعت المساهمات الرئيسية في الودائع كما يلي[5]:

- 49.34%مساهمة الأفراد.

[5] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *Annual Report of the Central Bank of Mauritania 2024*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2024. P 94

- 26.26%مساهمة الشركات الخاصة.

ويعتمد النظام المصرفي الموريتاني على نموذج مزدوج يجمع بين:

نظام مصرفي تقليدي قائم على العمليات المالية الكلاسيكية بالفائدة؛

ونظام مصرفي إسلامي قائم على مبادئ التمويل الإسلامي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويُعد هذا التعايش بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من الخصائص المميزة للنظام المصرفي الموريتاني.

أ. البنوك التجارية التقليدية

تمثل البنوك التجارية التقليدية جزءًا مهمًا من القطاع المصرفي الموريتاني، حيث تقدم خدمات مالية تقليدية مثل:

- الحسابات الجارية؛
- حسابات الادخار؛
- القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛
- عمليات الصرف؛
- التحويلات الدولية؛
- خدمات التجارة الخارجية.

وتقوم هذه البنوك أساسًا بتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والتعدينية والخدمية.

ومن أبرز البنوك التجارية التقليدية الموجودة في موريتانيا:

1. البنك الموريتاني للتجارة الدولية(BMCI) ؛
2. البنك الوطني الموريتاني(BNM) ؛
3. البنك العام لموريتانيا(GBM) ؛
4. التجاري وفا بنك موريتانياABM ؛

5. BEA
6. ORABANK
7. SG M
8. AUB
9. بنك الأمانة؛
10. بنك التجارة والصناعة.(BCI)

وترتبط بعض هذه البنوك بشراكات مع مجموعات مصرفية أجنبية، مما يسمح لها بالاستفادة من خبرات دولية في مجال التسيير البنكي والتمويل.

ب. البنوك الإسلامية في موريتانيا

يحتل التمويل الإسلامي مكانة مهمة في النظام المصرفي الموريتاني نظرًا للطابع الديني والاجتماعي للمجتمع الموريتاني. وتعمل البنوك الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة البنكية (الربا)، والمضاربة المفرطة، والأنشطة غير المشروعة.

و تقدم هذه البنوك جميع الخدمات المصرفية كما أنها تعتمد على آليات تمويل إسلامية خاصة، من أبرزها:

المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ السلم؛ الاستصناع. وتسمح هذه الأدوات بتمويل الأنشطة الاقتصادية مع احترام مبادئ التمويل الإسلامي.

وتضم موريتانيا سبعة 07 بنوك إسلامية تقدم منتجات مصرفية إسلامية، و هي[6]:

1. BAMIS
2. BIM

[6] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *Annual Report of the Central Bank of Mauritania 2024*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2024. P 87

3. BMS المعاملات الصحيحة
4. BFI
5. البنك الموريتاني للاستثمار (BMI) ؛
6. البنك الشعبي الموريتاني(BPM) ؛
7. IBM

هذا مع بعض النوافذ الإسلامية التي طورتها البنوك التقليدية.

وتلعب البنوك الإسلامية دورًا مهمًا في تمويل التجارة، والمؤسسات الصغيرة، والاستثمارات العقارية. كما تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال جذب فئات من السكان تفضل المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويُعتبر تطوير التمويل الإسلامي اليوم محورًا استراتيجيًا مهمًا للنظام المصرفي الموريتاني، حيث تسعى السلطات النقدية إلى تعزيز الإطار التنظيمي لهذا النشاط من أجل تشجيع الاستثمارات الإسلامية وجذب رؤوس الأموال القادمة من دول الخليج.

ج. مؤسسات التمويل الأصغر

إلى جانب البنوك التجارية والإسلامية، يضم النظام المالي الموريتاني 34 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر موجهة أساسًا إلى الفئات ذات الدخل المحدود والأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

وتلعب هذه المؤسسات دورًا مهمًا في:

- مكافحة الفقر؛
- تمويل المشاريع الصغيرة؛
- تشجيع المبادرات المحلية؛
- دعم النساء والشباب المقاولين.

كما يساهم التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية التي لا تزال الخدمات البنكية التقليدية فيها محدودة.

د. مزودو خدمات الدفع أو التحويل

توجد في موريتانيا 12مؤسسة من مؤسسات الدفع ومزودو خدمات تحويل الأموال حيث تحتل مكانة كبيرة في المشهد المالي الموريتاني. وتحت إشراف البنك المركزي الموريتاني، و تكمل هذه المؤسسات دور البنوك بتسهيل وصول السكان إلى الخدمات المالية الحديثة. تقدّم هذه المؤسسات مجموعة متنوعة من الخدمات :

- ✓ فتح وإدارة حسابات الدفع،
- ✓ تحويلات أموال سريعة وآمنة،
- ✓ خدمات الدفع الإلكتروني والمحمول،
- ✓ خدمات النقد الإلكتروني.

ومن خلال تقليص الاعتماد على النقد وتوفير بدائل مبتكرة وسهلة الوصول، تساهم هذه الجهات في تعزيز الشمول المالي، وتيسير المعاملات اليومية، ودعم تطوّر التجارة والاقتصاد الرقمي.

د. دور البنك المركزي الموريتاني

يشكل البنك المركزي الموريتاني السلطة الرئيسية المكلفة بتنظيم والإشراف على النظام المصرفي الوطني، حيث يسهر على احترام القواعد الاحترازية وضمان الاستقرار المالي للبلاد[7].

---

[7] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *Annual Report on the Banking Sector 2024*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2024.P 101

ومن أبرز مهامه:

- إصدار العملة الوطنية؛
- تحديد السياسة النقدية؛
- الإشراف على البنوك؛
- إدارة احتياطات النقد الأجنبي؛
- مراقبة أنظمة الدفع؛
- مكافحة غسل الأموال؛
- تعزيز الاستقرار المالي.

كما يلعب البنك المركزي دورًا أساسيًا في تحديث القطاع المصرفي من خلال إدخال التكنولوجيا المالية الحديثة وتطوير سياسات الشمول المالي.

ثانيا: خصائص النظام المصرفي الموريتاني

يتميز النظام المصرفي الموريتاني بعدة خصائص، من أبرزها:

1 .التركز البنكي المرتفع

يتميز النظام المصرفي الموريتاني بدرجة عالية من التركز البنكي، حيث تهيمن مجموعة محدودة من البنوك الكبرى على نسبة كبيرة من الودائع والقروض والعمليات المالية داخل البلاد. وتعد هذه السمة من أبرز الخصائص الهيكلية للقطاع المصرفي في موريتانيا، إذ إن عددًا قليلاً من المؤسسات المصرفية يتحكم في الحصة الأكبر من السوق البنكية.

ويعود هذا التركّز إلى عدة عوامل تاريخية واقتصادية، من بينها محدودية حجم الاقتصاد الوطني، وضعف السوق المالية، وارتفاع متطلبات إنشاء المؤسسات البنكية، إضافة إلى سيطرة بعض المجموعات الاقتصادية الكبرى على النشاط المصرفي. كما أن صغر حجم السوق

الموريتانية يجعل من الصعب استقطاب عدد كبير من البنوك الدولية مقارنة ببعض الاقتصادات الإفريقية الأخرى.

ورغم أن التركز البنكي قد يساهم في تعزيز استقرار البنوك الكبرى من خلال امتلاكها لرؤوس أموال معتبرة وخبرات مالية وتنظيمية متقدمة، فإنه قد يشكل في الوقت نفسه مصدرًا للمخاطر النظامية. ففي حالة تعرض أحد البنوك الكبرى لأزمة مالية أو صعوبات في السيولة، فإن ذلك قد يؤثر على مجمل النظام المصرفي ويهدد الاستقرار المالي الوطني[8].

كما يؤدي التركّز البنكي إلى ضعف المنافسة بين المؤسسات المالية، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على جودة الخدمات المصرفية وارتفاع تكاليف التمويل بالنسبة للأفراد والمؤسسات. وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص صعوبات في الحصول على التمويل بسبب تركيز البنوك على تمويل الشركات الكبرى والقطاعات ذات الربحية المرتفعة.

ومن جهة أخرى، يساهم هذا التركّز في ارتفاع مخاطر الائتمان، حيث تميل البنوك إلى توجيه جزء كبير من القروض نحو عدد محدود من العملاء أو القطاعات الاقتصادية، مما يزيد من هشاشة النظام المالي أمام الأزمات الاقتصادية.

لذلك، تسعى السلطات النقدية الموريتانية إلى تعزيز المنافسة المصرفية وتشجيع التنوع داخل القطاع المالي من خلال دعم مؤسسات التمويل الأصغر، وتطوير الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز الشمول المالي.

2 .ضعف الشمول البنكي

---

8 - **International Monetary Fund (IMF).** *Mauritania: Financial Stability Report*. Washington, D.C.: IMF, 2023 .P 89

رغم التطورات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة، لا تزال نسبة الشمول البنكي في موريتانيا منخفضة مقارنة بالعديد من الدول الإفريقية والعربية. ويقصد بالشمول البنكي مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بشكل فعال.

ولا يزال جزء معتبر من السكان الموريتانيين خارج النظام المالي الرسمي، خاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث يعتمد العديد من المواطنين على الوسائل التقليدية في الادخار والتحويلات المالية والتعاملات التجارية.

وترجع هذه الوضعية إلى عدة عوامل، من أبرزها[9]:

أ. ضعف البنية التحتية المصرفية

تتركز أغلب الفروع البنكية والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، خصوصًا نواكشوط ونواذيبو، في حين تعاني المناطق الداخلية من نقص حاد في الخدمات البنكية. كما أن ضعف شبكات الاتصال والإنترنت يحد من انتشار الخدمات البنكية الرقمية.

ب. ضعف الثقافة المالية

يعد ضعف الوعي المالي من أهم العوامل التي تعيق انتشار الخدمات البنكية، إذ يفتقر جزء كبير من السكان إلى المعرفة الكافية حول أهمية الادخار البنكي، واستخدام الحسابات المصرفية، والاستفادة من القروض والخدمات المالية الحديثة.

ج. ارتفاع تكاليف الخدمات البنكية

---

[9] **World Bank.** *Financial Sector Development in Mauritania*. - Washington, D.C.: World Bank, 2022.P 95

تعتبر الرسوم البنكية وتكاليف فتح الحسابات والتحويلات مرتفعة نسبيًا بالنسبة لفئات واسعة من السكان، خصوصًا أصحاب الدخل المحدود، مما يدفع الكثيرين إلى تجنب التعامل مع البنوك.

د. أهمية القطاع غير الرسمي

يشكل القطاع غير الرسمي جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الموريتاني، حيث تتم العديد من الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار القانوني والمالي الرسمي، وهو ما يحد من اندماج هذه الأنشطة داخل النظام البنكي.

هـ. العوامل الجغرافية والاجتماعية

اتساع المساحة الجغرافية لموريتانيا، وضعف الكثافة السكانية في بعض المناطق، إضافة إلى طبيعة النشاط الرعوي والتنقل المستمر لبعض السكان، كلها عوامل تعيق توسع الخدمات المصرفية التقليدية.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات، أطلق البنك المركزي الموريتاني الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 2023–2028، والتي تهدف إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، وتشجيع الرقمنة، وتعزيز التمويل الأصغر، ودعم الفئات الهشة.

3 .الاعتماد على قطاعات اقتصادية محددة

يعتمد الاقتصاد الموريتاني بشكل أساسي على القطاعات الاستخراجية، خاصة قطاع التعدين والصيد البحري والطاقة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على طبيعة النشاط المصرفي.

وتقوم البنوك الموريتانية بتمويل جزء مهم من الأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات، مما يجعلها معرضة بشكل كبير للتقلبات الاقتصادية الدولية، خاصة تغير أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

ويؤدي هذا الاعتماد إلى زيادة هشاشة النظام المصرفي أمام الصدمات الخارجية مثل:

انخفاض أسعار المعادن أو النفط؛

الأزمات الاقتصادية الدولية؛

اضطرابات التجارة العالمية؛

تقلبات أسعار الصرف؛

التوترات الجيوسياسية.

فعندما تتراجع أسعار المواد الأولية، تتأثر قدرة الشركات العاملة في هذه القطاعات على سداد ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة داخل البنوك.

كما أن محدودية تنوع الاقتصاد الوطني تجعل البنوك أقل قدرة على توزيع المخاطر بين قطاعات اقتصادية مختلفة، وهو ما يزيد من احتمال انتقال الأزمات من القطاع الحقيقي إلى القطاع المالي.

وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن النظام المصرفي الموريتاني لا يزال معرضًا للصدمات الاقتصادية رغم توفر مستويات مقبولة نسبيًا من السيولة.

ثالثا :المخاطر الرئيسية للنظام المصرفي الموريتاني

1 .مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي تواجه البنوك الموريتانية، وهي ترتبط بعدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم المالية في الوقت المحدد.

وتتفاقم هذه المخاطر بسبب عدة عوامل، أهمها:

- تركز القروض على عدد محدود من العملاء؛
- تمويل القطاع العام وبعض الشركات الكبرى؛
- ضعف الضمانات المقدمة؛
- محدودية أنظمة تقييم المخاطر؛

- ضعف المعلومات المالية لبعض المؤسسات.

وتؤدي القروض المتعثرة إلى انخفاض أرباح البنوك وتآكل رؤوس أموالها، كما تؤثر على قدرتها في تمويل الاقتصاد الوطني.

2 .مخاطر السيولة

تظهر مخاطر السيولة عندما تعجز البنوك عن توفير السيولة اللازمة لتلبية طلبات السحب أو الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل[10].

ويتميز النظام المصرفي الموريتاني باعتماده الكبير على الودائع قصيرة الأجل، مما يزيد من حساسية البنوك تجاه أي اضطرابات مالية أو سحب جماعي للودائع.

كما أن ضعف السوق المالية الوطنية يحد من قدرة البنوك على الحصول على مصادر تمويل بديلة، الأمر الذي يجعل إدارة السيولة تحديا أساسيا.

ولذلك يفرض البنك المركزي الموريتاني على البنوك احترام نسب السيولة والاحتياطات الإلزامية وفق المعايير الاحترازية

3 .مخاطر الصرف

باعتبار موريتانيا اقتصادًا منفتحًا على الخارج، فإن البنوك تتعرض لمخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية.

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة:

تغير سعر صرف الأوقية؛

---

[10] **Qasim, Saeed.** *Operational Risks in Financial Institutions*. - Alexandria: Modern University Office, 2022.P 95

تمويل التجارة الخارجية؛

القروض بالعملات الأجنبية؛

الاستثمارات والتحويلات الدولية.

وقد يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة أعباء الديون المقومة بالعملات الأجنبية، مما يضعف قدرة العملاء على السداد.

4 .المخاطر التشغيلية

تشمل المخاطر التشغيلية الخسائر الناتجة عن الأخطاء البشرية، أو الأعطال التقنية، أو ضعف أنظمة الرقابة، أو عمليات الاحتيال[11].

وتواجه البنوك الموريتانية عدة تحديات تشغيلية من بينها:

ضعف الأنظمة المعلوماتية؛

نقص الكفاءات المتخصصة؛

محدودية الرقابة الداخلية؛

مخاطر الفساد والاحتيال.

كما أن التحول الرقمي السريع يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التكنولوجية والتكوين المهني.

5 .مخاطر الأمن السيبراني

مع تطور الخدمات البنكية الرقمية، أصبحت الهجمات الإلكترونية تمثل تهديدا متزايدًا للمؤسسات المالية.

وتشمل هذه المخاطر:

[11] **Qasim, Saeed.** *Operational Risks in Financial Institutions*. - Alexandria: Modern University Office, 2022.P 102

اختراق الأنظمة المعلوماتية؛

سرقة البيانات؛

الاحتيال الإلكتروني؛

الهجمات على أنظمة الدفع.

وقد عزز البنك المركزي الموريتاني مؤخرًا متطلبات الأمن السيبراني والرقابة الداخلية من أجل حماية النظام المالي.

6 .مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بحكم موقع موريتانيا في منطقة الساحل، تواجه المؤسسات المالية تحديات مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتلتزم البنوك باحترام المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال:

التحقق من هوية العملاء؛

مراقبة العمليات المشبوهة؛

الإبلاغ عن الأنشطة غير القانونية؛

تعزيز أنظمة الامتثال.

وقد اعتمدت السلطات الموريتانية عدة إصلاحات لتعزيز الرقابة وتحسين شفافية القطاع المالي.

رابعا: آليات إدارة المخاطر المصرفية: تنقسم آليات إدارة المخاطر في النظام المصرفي الموريتاني :

1 .الرقابة الاحترازية

تُعد الرقابة الاحترازية من أهم أدوات إدارة المخاطر داخل النظام المصرفي[12]. ويقوم البنك المركزي الموريتاني بفرض مجموعة من القواعد التنظيمية لضمان سلامة البنوك واستقرارها.

وتشمل هذه القواعد:

- احترام نسب الملاءة المالية؛
- مراقبة المخاطر الكبرى؛
- متطلبات السيولة؛
- التقارير المالية الدورية؛
- قواعد الحوكمة.

وتستند هذه التدابير إلى معايير بازل الدولية.

2 .الرقابة الداخلية

تلتزم البنوك بإنشاء أنظمة فعالة للرقابة الداخلية تهدف إلى تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها[13].

وتعتمد الرقابة الداخلية على:

- فصل المهام والمسؤوليات؛
- إجراءات التحقق والمصادقة؛
- التدقيق الداخلي؛

ويساهم النظام الجيد للرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء والاحتيال والمخاطر التشغيلية.

---

12 - **Abdelrahman, Mohammed.** *Banking Risk Management*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2020. P 56

13 - **Ali, Hassan Mohammed.** *Financial Risk Management in Islamic Banks*. Amman: Dar Safaa, 2022. P 103

3 .إدارة رؤوس الأموال

تمثل رؤوس الأموال خط الدفاع الأساسي ضد الخسائر المالية، لذلك يتوجب على البنوك الاحتفاظ بمستويات كافية من الرسملة لمواجهة المخاطر المختلفة[14].

وقد قامت بعض البنوك الموريتانية مؤخرًا بتعزيز رؤوس أموالها لتحسين قدرتها على الصمود أمام الأزمات المالية.

4 .تنويع الأنشطة

يشكل تنويع الأنشطة إحدى أهم استراتيجيات الحد من المخاطر، حيث يمكن للبنوك تقليل تعرضها للمخاطر من خلال[15]:

- تنويع القطاعات الممولة؛
- تنويع أنواع القروض؛
- تنويع مصادر الدخل؛
- التوسع الجغرافي.

5 .الرقمنة والابتكار المالي

تمثل الرقمنة فرصة مهمة لتطوير النظام المصرفي الموريتاني، حيث تساهم الخدمات البنكية الرقمية والتكنولوجيا المالية في:

---

[14] - **Abdullah, Yassin.** *Commercial Banks and Risk Management*. Amman: Dar Al-Thaqafa, 2021. P 69

[15] - **Youssef, Ahmed Abdel Karim.** *The Islamic Banking System and the Challenges of Globalization*. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2021.P 87

تعزيز الشمول المالي؛

تقليل تكاليف الخدمات؛

تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية.

غير أن هذا التحول يتطلب تعزيز أنظمة الحماية السيبرانية وحماية البيانات.

خامسا: التحديات الراهنة و آفاق مستقبل النظام المصرفي الموريتاني

تشمل أهم التحديات الحالية[16]:

- ضعف تمويل الاقتصاد الحقيقي؛
- صعوبة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل؛
- الحاجة إلى تحسين الحوكمة البنكية؛
- ضرورة التكيف مع المعايير الدولية؛
- تحديث البنية التحتية المالية؛
- تعزيز الشمول المالي.

كما تتمثل أبرز آفاق التطور في:

- تنامي دور التكنولوجيا المالية؛
- تعزيز الاستقرار المالي؛
- الاندماج المالي الإقليمي والدولي؛
- تطوير التمويل الأخضر وتمويل مشاريع الطاقة.

[16] - **Central Bank of Mauritania (BCM).** *National Financial Inclusion Strategy 2023–2028*. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2023. P 77

الخاتمة

يبرز هذا المقال أن النظام المصرفي الموريتاني يشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، باعتباره الحلقة المركزية التي تربط بين الادخار والاستثمار، وتسهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شهد هذا النظام خلال العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا من خلال الإصلاحات المالية والمصرفية التي استهدفت تحديث الإطار التنظيمي، وتعزيز الرقابة الاحترازية، وتوسيع نطاق الخدمات البنكية، إضافة إلى مواكبة التحولات الرقمية والمالية الدولية.

وقد بيّن التحليل أن القطاع المصرفي الموريتاني حقق تقدمًا مهمًا على مستوى توسع الأصول البنكية، وزيادة حجم الودائع والقروض، وتنامي دور البنوك الإسلامية والخدمات المالية الرقمية، فضلًا عن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي وتطوير أنظمة الدفع الحديثة. كما لعب البنك المركزي الموريتاني دورًا محوريًا في ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي، من خلال اعتماد آليات رقابية أكثر صرامة، والالتزام التدريجي بالمعايير الدولية، خاصة المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر.

غير أن هذه التطورات لا تُخفي استمرار مجموعة من التحديات البنيوية التي تحد من فعالية النظام المصرفي وقدرته على دعم التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب. فارتفاع درجة التركّز البنكي، وضعف الشمول المالي، ومحدودية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاعات استخراجية حساسة للتقلبات الدولية، كلها عوامل تجعل النظام المصرفي عرضة لمخاطر متعددة، خاصة مخاطر الائتمان والسيولة والصرف.

كما أن التحول الرقمي المتسارع، رغم ما يوفره من فرص لتطوير الخدمات البنكية وتوسيع قاعدة المستفيدين، يفرض في المقابل تحديات جديدة مرتبطة بالأمن السيبراني، وحماية البيانات، وتحديث البنية التكنولوجية، وتعزيز الكفاءات البشرية القادرة على مواكبة التطورات التقنية والمالية

الحديثة. ويضاف إلى ذلك التحدي المرتبط بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ظل البيئة الإقليمية المعقدة التي تنتمي إليها موريتانيا.

ومن ثم، فإن ضمان استقرار النظام المصرفي الموريتاني يتطلب مواصلة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز سياسات الرقابة والحوكمة، مع العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة التمويل لتشمل مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفئات الهشة. كما تبرز أهمية تطوير التكنولوجيا المالية، وتشجيع الابتكار البنكي، وتحسين الثقافة المالية لدى المواطنين، باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز الشمول المالي ورفع كفاءة القطاع المصرفي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن مستقبل النظام المصرفي الموريتاني سيظل مرتبطًا بمدى قدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية والمالية العالمية، وبنجاحه في تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وضرورات تمويل التنمية الاقتصادية. فكلما تمكن القطاع المصرفي من تطوير آليات إدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والرقابة، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الحديثة، ازدادت قدرته على المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات المستقبلية.

قائمة المراجع :

1. ***Central Bank of Mauritania (BCM).*** *Annual Report of the Central Bank of Mauritania 2024. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2024.*
2. ***Central Bank of Mauritania (BCM).*** *National Financial Inclusion Strategy 2023–2028. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2023.*
3. ***Central Bank of Mauritania (BCM).*** *Financial Stability Report 2022. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2022.*
4. ***Central Bank of Mauritania (BCM).*** *Annual Report on the Banking Sector 2022. Nouakchott: Central Bank of Mauritania, 2022.*
5. ***Abdelrahman, Mohammed.*** *Banking Risk Management. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2020.*
6. ***Youssef, Ahmed Abdel Karim.*** *The Islamic Banking System and the Challenges of Globalization. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2021.*
7. ***Ali, Hassan Mohammed.*** *Financial Risk Management in Islamic Banks. Amman: Dar Safaa, 2022.*
8. ***Abdullah, Yassin.*** *Commercial Banks and Risk Management. Amman: Dar Al-Thaqafa, 2021.*
9. ***Qasim, Saeed.*** *Operational Risks in Financial Institutions. Alexandria: Modern University Office, 2022.*
10. ***Banque Centrale de Mauritanie (BCM).*** *Annual Report on the Mauritanian Banking Sector 2024. Nouakchott: BCM, 2024.*
11. ***International Monetary Fund (IMF).*** *Mauritania: Financial Stability Report. Washington, D.C.: IMF, 2023.*
12. ***World Bank.*** *Financial Sector Development in Mauritania. Washington, D.C.: World Bank, 2022.*